مجلة جامعة بني وليد للعلوم الإنسانية والتطبيقية
Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences
تصدر عن– جامعة بني وليد – ليبيا
Website:https://jhas-bwu.com/index.php/bwjhas/index
ISSN3005-3900 الصفحات (580- 599) المجلد العاشر ــ العدد الرابع ــ 2025

Demographic, economic, and spatial transformations in Libya during the Italian agricultural settlement period (1911-1943): A geographical study

Karima Mohammed Almilyan*
Department of Geography, Faculty of Education, Zuwarah, University of Zawiya, Zawiya, Libya
k.almilyan@zu.edu.ly

التحولات السكانية والاقتصادية والمكانية في ليبيا خلال مرحلة الاستيطان الزراعي الإيطالي (1911- 1943) دراسة جغرافية

كريمة محمد عمر المليان *
قسم الجغرافيا ، كلية التربية زواره ، جامعة الزاوية ، الزاوية ، ليبيا

Received: 17-09-2025	Accepted: 28-10-2025	Published: 04-11-2025

Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الملخص:

يتناول هذا البحث موضوع "التغيرات الديموغرافية والمكانية المرتبطة بالاستيطان الزراعي في ليبيا خلال الاستيطان الإيطالي (1911–1943)"، حيث يسلط الضوء على الكيفية التي أحدثت بها مشاريع الاستيطان الزراعي الإيطالي تحولات كبيرة في التركيبة السكانية وفي البنية المكانية للأراضي الليبية، خصوصًا في مناطق طرابلس الغرب وسهل الجفارة و مصراته ، ويهدف البحث إلى تحليل أثر الاستيطان الزراعي الإيطالي على التركيبة السكانية في المناطق الزراعية الليبية، ودراسة التغيرات المكانية والبنية التحتية الناتجة عن مشاريع الاستيطان، إضافة إلى تقييم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تحويل الأراضي إلى ملكية إيطالية وتهميش السكان المحليين. لتحقيق هذه الأهداف، تم الاعتماد على المنهج التاريخي التحليلي لرصد السياسات الاستيطانية وأبعادها الزمنية، بالإضافة إلى المنهج الجغرافي المكاني لتحليل أنماط التوزيع السكاني واستخدام الأرض. كما تم توظيف أدوات بحثية شملت الجداول الإحصائية والبيانات الكمية الرسمية التي صدرت عن الإدارة الاستيطانية الإيطالية، إلى جانب الرجوع إلى المراجع والدراسات الأكاديمية ذات الصلة، وقد أسفرت البحث عن مجموعة من النتائج، من أبرزها على المستوى الديموغرافي ارتفاع عدد المستوطنين الإيطاليين في المناطق الزراعية مقابل انخفاض وتهميش السكان المحليين، مما ساهم في إعادة تشكيل البنية السكانية، أما على المستوى المكاني فقد أدت مشاريع الاستيطان إلى تحويل الأراضي الخصبة إلى مستوطنات زراعية مخططة، مع إدخال شبكات ري وطرق زراعية وبنية تحتية حديثة غيرت من الطابع المكاني للمنطقة وعلى المستوى الاقتصادي والاجتماعي أوجد الاستيطان فجوة طبقية حادة بين المستوطنين والسكان الأصليين، حيث تم حرمان الليبيين من ملكية الأرض وتحويلهم إلى عمال زراعيين في مزارع المستوطنين، وتبين من خلال البحث أن الاستيطان الزراعي الإيطالي لم يكن مجرد عملية إنتاجية بل سياسة

استعمارية مركبة أعادت تشكيل المجتمع الليبي جغرافياً واجتماعياً وخلّفت آثاراً ممتدة لا تزال ملامحها قائمة في الجغرافيا السكانية والاقتصادية حتى اليوم.

الكلمات الدالة: التحولات السكانية ، التحولات الاقتصادية ، الاستيطان ، الزراعي ، الإيطالي.

Abstract

This research addresses the topic of "Demographic and Spatial Changes Associated with Agricultural Settlement in Libya During Italian Colonization (1911–1943)." It highlights how Italian agricultural settlement projects caused significant transformations in population structure and the spatial framework of Libyan lands, particularly in areas such as Tripoli, the Jefara plains, and Misrata. The study aims to analyze the impact of Italian agricultural settlement on the demographic composition of Libyan agricultural regions, examine spatial changes and infrastructure resulting from settlement projects, and assess the economic and social implications of land conversion to Italian ownership and the marginalization of local inhabitants. To achieve these objectives, the research adopts a historical-analytical approach to track settlement policies and their temporal dimensions, along with a geographic-spatial methodology to analyze population distribution patterns and land use. Research tools include statistical tables, historical maps, and official quantitative data from the Italian settlement administration, as well as references to academic studies related to the topic. The study yields several findings, among the most prominent: On the demographic level, the number of Italian settlers in agricultural areas increased significantly while local populations were marginalized, leading to a reconfiguration of population structure. On the spatial level, settlement projects converted fertile lands into planned agricultural settlements, introducing irrigation networks, agricultural roads, and modern infrastructure that altered the spatial characteristics of the region. On the economic and social level, settlement created a severe class divide between settlers and native inhabitants, depriving Libyans of land ownership and turning them into agricultural workers on settler farms. The research demonstrates that Italian agricultural settlement was not merely a productive endeavor but a complex colonial policy that reshaped Libyan society geographically and socially, leaving lasting effects that are still evident in population geography and economic structures today

Keywords: Population shifts, economic shifts, settlement, agricultural, Italian.

المقدمة:

شهدت الأراضي الليبية في الحقبة الاستيطانية الإيطالية تغييرات ديموغرافية ومكانية كبيرة ارتبطت ارتباطًا وثيقًا بسياسات الاستيطان الزراعي التي نفذتها السلطات الإيطالية بين عامي 1911 و1943 حيث قامت إيطاليا بتحويل العديد من الأراضي الليبية الخصبة، لا سيما في طرابلس الغرب وشرق البلاد إلى مستوطنات زراعية خصصت للمستوطنين الإيطاليين، اذ كان الهدف من هذه السياسة هو استغلال الأراضي الزراعية لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تخدم الاقتصاد الإيطالي، مما أدى إلى تغييرات جذرية في التركيبة السكانية للمنطقة.

تزامن مع الاستيطان الزراعي إدخال مستوطنين إيطاليين الى مختلف المناطق الليبية، مما ساهم في تغيير التركيبة العرقية لهذه المناطق التي كانت في الأصل مأهولة بالسكان المحليين، كما أدى هذا الاستيطان إلى تحويل الأرض إلى ملكيات خاصة بالإيطاليين حيث تم استخدام السكان المحليين كعمال زراعيين، لم تقتصر التغيرات على المستوى السكاني فقط بل شملت أيضًا تغييرات جغرافية، حيث تم تقسيم الأراضي وفقًا للسياسات الاستيطانية إلى مناطق يسيطر عليها المستوطنون الإيطاليون، كما قامت السلطات الإيطالية بتطوير البنية التحتية الزراعية مثل شبكات الري والطرق بهدف زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاستفادة القصوى من الأراضي (Segre, 1974,p 88).

إجمالًا يمكن القول إن الاستيطان الزراعي الإيطالي أحدث تحولات جوهرية في جغرافيا المجتمع الليبي، إذ فرض سيطرة المستوطنين على الأراضي، مما أدى إلى تهميش السكان المحليين وتغيير بنيتهم الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير (Wright, 1982,p 152).

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في دراسة التغيرات الديموغرافية والمكانية التي طرأت على الأراضي الليبية خلال فترة الاستيطان الزراعي الإيطالي، وتحليل التأثيرات التي خلّفها هذا الاستيطان على المجتمع الليبي من جهة وعلى بنية الأرض والمجال الجغرافي من جهة أخرى، اذ فرضت السياسة الاستيطانية الإيطالية تحولات كبيرة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مناطق الاستيطان، وتسببت في تهميش السكان المحليين واستغلالهم كمورد بشري من أجل تحقيق أهداف اقتصادية لمصلحة الاستيطان، هذه التغيرات أثرت بشكل غير متوازن على المجتمعات المحلية، حيث تم تغيير نمط توزيع السكان وتوجيههم نحو العمل في الزراعة المكثفة بينما كانت الأراضي المستصلحة مملوكة للمستوطنين الإيطاليين، ذلك يستدعي هذا الموضوع دراسة متعمقة لفهم التأثيرات التي تركها الاستيطان الزراعي على الخريطة الديموغرافية والمكانية في ليبيا في تلك الفترة وتتمحور مشكلة البحث في طرح التساؤلات الاتية .

1. كيف ساهمت سياسات نزع الملكية الايطالية في تحويل الاراضي الزراعية من الاهالي الي المستوطنين؟
2. إلى أي مدى أدى التوسع الاستيطاني الي إحداث خلل في التوازن الديموغرافي والاجتماعي في ليبيا؟
3. إلى أي مدى أسهم الاستيطان الزراعي الإيطالي في مصادرة الأراضي وتحويلها إلى مستوطنات رأسمالية، وما انعكاس ذلك على حقوق الملكية والزراعة التقليدية للأهالي؟

الفرضيات:

1. أن سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي في طرابلس الغرب بين 1919 و1925 قامت على نزع ملكية الأراضي من الأهالي وتحويلها إلى مستوطنات زراعية رأسمالية، مما أدى إلى إضعاف الاقتصاد التقليدي للسكان المحليين وخلق فجوة اقتصادية واجتماعية متزايدة بينهم وبين المستوطنين.
2. أن التوزيع الجغرافي لعائلات المستوطنين الإيطاليين منذ 1931 وحتى 1941 لم يكن عشوائياً، بل كان مخططاً مركزياً يهدف إلى إعادة تشكيل التركيبة السكانية في ليبيا من خلال خلق مجتمع استيطاني أوروبي موازٍ ومهيمن ديموغرافياً على المجتمع الليبي المحلي.
3. أن الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا أدى إلى تغيير أنماط ملكية الأرض، عبر مصادرتها وتحويلها إلى مستوطنات رأسمالية، مما همّش الزراعة التقليدية وحقوق الأهالي لصالح النموذج الزراعي الأوروبي.

أهداف البحث

1. تحليل سياسات نزع الملكية والاستيطان الزراعي الإيطالي بين 1919 و1925، وبيان آثارها على البنية الاقتصادية والملكية المحلية للأراضي.
2. دراسة الكيفية التي أعاد بها الاستيطان الإيطالي تشكيل التوزيع السكاني في ليبيا خلال الثلاثينيات والأربعينيات، وما نتج عنه من تحولات ديموغرافية واجتماعية.
3. الكشف عن أثر السياسات الزراعية الاستيطانية على أنماط الزراعة التقليدية وحقوق ملكية الأرض لدى السكان المحليين، وبيان دورها في تكريس الهيمنة الاستعمارية

أهمية البحث

1. تقديم فهم معمق لتأثيرات الاستيطان الزراعي الإيطالي على المجتمعات المحلية وتوزيع السكان في ليبيا، وهو أمر حيوي لفهم التطورات الديموغرافية التي سبقت الاستقلال.
2. تسلط الضوء على التغيرات المكانية التي طرأت على ليبيا نتيجة سياسات الاستيطان، مثل التوسع العمراني وإنشاء المستوطنات الزراعية والمدن الجديدة، مما يساعد في تكوين رؤية واضحة عن كيفية تغيّر المشهد الجغرافي في تلك الفترة.

3. تقديم إضافة معرفية حول تجربة الاستيطان الزراعي في ليبيا، مما يساعد في إثراء المكتبة الأكاديمية الخاصة بدراسة الاستيطان الإيطالي وأثره على الدول المستعمَرة.

مبررات اختيار الموضوع

1. أن الاستيطان الإيطالي في ليبيا قد أثر بشكل كبير في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية ودراسة تأثير الاستيطان الزراعي يعزز الفهم العميق للتاريخ الاستيطاني في المنطقة.
2. يعد موضوع التغيرات الديموغرافية المتعلقة بالاستيطان الزراعي من الموضوعات الأساسية لفهم التفاعلات بين المجتمعات المحلية والمستعمرين، كما يسلط هذه البحث الضوء على كيفية تغيير التركيبة السكانية وتوزيعها بسبب السياسات الاستيطانية.
3. أن التغيرات المكانية والآثار الجغرافية للاستيطان الإيطالي ذا أهمية كبيرة لفهم تأثير الاستيطان على تطوير الأراضي واستخدام الموارد الطبيعية، وهو موضوع جديد في الدراسات الجغرافية.

حدود البحث

1. الحدود المكانية : يركز البحث على المناطق التي شهدت استيطانًا زراعيًا إيطاليًا في ليبيا وخاصة في طرابلس الغرب ومحيطها، مثل مناطق الزاوية، مصراتة، قصر بن غشير، وغيرها من المناطق التي خضعت لسيطرة المستعمرين الإيطاليين.
2. الحدود الزمنية : يدرس البحث الفترة الممتدة من عام 1911 حتى عام 1943، وهي الفترة التي شهدت أكبر مراحل الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا، والتي تم خلالها تنفيذ العديد من المشاريع الزراعية الاستيطانية.

منهجية البحث

سيتم استخدام المنهج التاريخي التحليلي لدراسة تطور الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا مع الاعتماد على الأدوات التالية:

1. من خلال دراسة الوثائق الاستيطانية، التقارير الرسمية، والأرشيفات الإيطالية المتعلقة بالاستيطان الزراعي في ليبيا.
2. من خلال تحليل البيانات الإحصائية الخاصة بتوزيع الأراضي الزراعية، أعداد المستوطنين، والإنتاج الزراعي، لفهم تأثيرات السياسات الزراعية على السكان المحليين.

الأدوات والمصادر

1. سيتم الاستعانة بمؤلفات تاريخية وجغرافية تناولت الفترة الاستيطانية الإيطالية في ليبيا.
2. سيتم استخدام الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا لفهم تأثيراته الاجتماعية والاقتصادية.
3. ستُستخدم التقارير الرسمية والوثائق الإدارية من الأرشيفات الإيطالية لفهم سياسة الاستيطان الزراعي في ليبيا.

المصطلحات والمفاهيم

1. **الاستيطان الزراعي:** هو عملية توطين البشر في أراضٍ جديدة بهدف تحويلها إلى مستوطنات زراعية، مع تطوير البنية التحتية مثل شبكات الري والطرق. يرتبط تاريخيًا بتجارب استعمارية عدة، مثل الاستيطان الذي نفذته إيطاليا في ليبيا في بداية القرن العشرين لتحقق مصالحها الاقتصادية من خلال تحويل الأراضي الليبية إلى مستوطنات زراعية (العثامنة، 2010، ص72)
2. **الاستيطان الإيطالي** يقصد بالاستيطان الإيطالي في ليبيا البرنامج الاستعماري الذي نفذته إيطاليا بدءاً من 1911 وحتى 1943، وشمل نقل مستوطنين إيطاليين إلى الأراضي الليبية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث بلغ عددهم نحو 15 % من السكان في بعض المناطق بحلول أواخر الثلاثينيات، بهدف السيطرة الزراعية والاقتصادية وتحويل الريف الليبي إلى مستعمرات زراعية أوروبية، بهدف احكام السيطرة الاستعمارية واستغلال الموارد الزراعية واحداث تغيرات ديموغرافية واجتماعية واقتصادية تخدم مصالح الدولة المستعمرة (الحرير، 1985، ص 205)

3. **التغيرات الديموغرافية:** تشير إلى التغيرات في التركيبة السكانية من حيث العدد والتوزيع والأنماط الاجتماعية. في ليبيا خلال الاستيطان الإيطالي اذ أدى الاستيطان الزراعي إلى زيادة عدد المستوطنين الإيطاليين مقارنة بالسكان المحليين في بعض المناطق الساحلية ، مما ادى الى تهميش السكان المحليين وتحويلهم إلى عمال زراعيين في الأراضي التي كانت ملكية خاصة بالإيطاليين (خشيم، 1984،ص 45)
4. **المجتمع الاستيطاني:** يشير إلى البنية الاجتماعية التي تنشأ نتيجة توطين مجموعات من المستوطنين في أراضي جديدة، بحيث يتم تشكيل مجتمع بديل يسعى إلى استنساخ النمط الثقافي والسياسي للدولة المستعمِرة، وغالباً ما يكون في تعارض أو صراع مع المجتمع المحلي(Veracini, 2010, p. 45)
5. **التوطين المكثف:** هو استراتيجية استعمارية تقوم على نقل أعداد كبيرة من المستوطنين إلى مناطق محددة خلال فترة زمنية قصيرة، بهدف خلق واقع ديموغرافي جديد يضمن سيطرة المستعمِر على الأرض والسكان المحليين. وغالباً ما يرتبط هذا التوطين بإنشاء مستعمرات زراعية نموذجية مدعومة من الدولة (Evans, 2007, p. 35)
6. **التبعية الاقتصادية:** مفهوم يشير إلى الوضع الذي تصبح فيه اقتصادات المستعمرات أو المجتمعات المحلية خاضعة للنظام الاقتصادي للمستعمر، بحيث يتم توجيه الإنتاج والموارد لتلبية حاجات المستعمر بدلاً من تلبية حاجات السكان المحليين، مما يكرس حالة من التبعية وعدم الاستقلال الاقتصادي(Frank, 1966, p. 20)

المحور الأول: تأثير الاستيطان الإيطالي على الاقتصاد المحلي والملكية

تظهر بيانات الجدول (1) أن امتيازات الأراضي الحكومية الممنوحة في طرابلس الغرب بين عامي 1919 و1921 مدى عمق التدخل الاستيطاني الإيطالي في الهيكلين الاقتصادي والجغرافي للمنطقة، ويُعد مؤشراً مباشراً على الأثر المتزايد للاستيطان الزراعي على الملكية المحلية والاقتصاد التقليدي، فقد اتخذت السياسة الايطالية في ليبيا منذ البداية منحى استيطانياً زراعياً يستهدف تحويل الاراضي الخصبة الي ملكيات استيطانية حديثة عبر الامتيازات الممنوحة للمستوطنين(Andersson,1986,p,204) فمن خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول يتضح أن عدد قطع الأراضي الممنوحة ومساحتها قد شهدا نمواً تدريجياً، ما يعكس تصاعد السياسة الإيطالية في تحويل الأراضي الحكومية إلى مستوطنات زراعية مخصصة للمهاجرين والمستوطنين الإيطاليين، وعلى الرغم من أن الأرقام الإجمالية قد تبدو محدودة نسبياً في السنوات الأولى إلا أن الاتجاه التصاعدي في كل من عدد القطع والمساحة الممنوحة يؤكد على بداية مشروع استيطاني موجه ومنظم تم التخطيط له بعناية بهدف فرض واقع اقتصادي جديد وتحقيق السيطرة التدريجية على الموارد الزراعية الحيوية.

اللافت أن فترات الذروة في التوزيع مثل شهري أكتوبر ونوفمبر 1920، ويونيو 1921 الذي شهد منح 16 قطعة بمساحة إجمالية بلغت 583 فداناً، توحي بأن هناك دفعات استيطانية منسقة تتزامن غالباً مع تطورات سياسية أو قرارات استعمارية مركزية تهدف إلى تسريع عملية توطين المستعمرين وتثبيت أقدامهم في المنطقة، هذا التوسع في الامتيازات لم يكن محض صدفة بل جزء من مشروع أوسع لتفريغ الأراضي من ملكيتها التقليدية المحلية وإعادة توزيعها على المستوطنين في إطار خطة اقتصادية قائمة على الزراعة الحديثة المدعومة بالدولة الإيطالية، وهكذا نجد أن منح الأراضي الحكومية مثّل إحدى الأدوات الجغرافية الاستيطانية التي استخدمتها إيطاليا لإعادة تشكيل المشهد الجغرافي والديموغرافي للمنطقة، حيث تم تحويل مناطق شاسعة من الأراضي الخصبة من ملكية مجتمعية أو تقليدية إلى وحدات إنتاجية رأسمالية تُدار وفقاً للنموذج الأوروبي.

جدول(1) امتيازات الأراضي الحكومية الممنوحة في طرابلس الغرب 1919 -1929

1. التاريخ	2. عدد القطع أ	3. مجموع المساحة بالفدان
4. أكتوبر1919	5. 2	6. 86
7. سبتمبر1920	8. 3	9. 154
10. اكتوبر1920	11. 11	12. 567
13. نوفمبر1920	14. 4	15. 309
16. ديسمبر1920	17. 3	18. 197
19. يناير1921	20. 1	21. 437
22. فبراير19221	23. 2	24. 41
25. مارس1921	26. 2	27. 168
28. ابريل1921	29. 3	30. 181
31. مايو1921	32. 8	33. 345
34. يونيو1921	35. *16	36. 583
37. المجموع	38. 60	39. 3.168

المصدر : Archives Land Registry Office Tripoil

(*) يشتمل على 13 قطعة بلغ مجموعها 498 فداناً منحت كمجموعة واحدة لجمعية اصحاب العاهات من المحاربين القدماء.

هذا التحول في الملكية كان له انعكاسات اقتصادية مباشرة على السكان المحليين، إذ أدى إلى إضعاف أنماط الإنتاج الزراعي التقليدي التي كانت سائدة بين الأهالي وجعلهم تدريجياً في موقع التبعية أو العمالة الموسمية في مشاريع لا يملكون فيها قراراً ولا منفعة اقتصادية حقيقية، كما ساهم في تكريس فجوة اقتصادية واجتماعية متزايدة بين المستوطنين الإيطاليين الذين حصلوا على الدعم المالي والتقني من الدولة وبين السكان الأصليين الذين وجدوا أنفسهم مقصيين من عملية التنمية الزراعية الجديدة، وعلى المستوى الجغرافي فإن إعادة التوزيع هذه أحدثت تغيراً مكانياً واضحاً تمثل في نشوء تجمعات استيطانية زراعية تحمل طابعاً عمرانياً مختلفاً مزودة ببنية تحتية أفضل وتقع غالباً في مواقع استراتيجية قريبة من خطوط النقل أو الموانئ لتسهيل تصدير المنتجات، لقد اعتمدت الإدارة الإيطالية على تخطيطٍ دقيقٍ لمشروعات الاستيطان الزراعي، بدءًا من اختيار المواقع إلى توزيع المستوطنين، بما يحقق السيطرة على المجال الريفي الليبي. ويشير(محمد،2023،ص327) إلى أن التخطيط كان المرحلة الأساسية التي ضمنت نجاح الاستيطان وتنفيذ مشروعاته على الأرض.

وبذلك فإن تحليل هذا الجدول لا يقتصر فقط على كونه بيانات إحصائية بل يتعداه ليكشف عن ديناميات اقتصادية استعمارية أعمق ساهمت في إعادة تشكيل جغرافيا الملكية الزراعية والاقتصاد الريفي في طرابلس الغرب، ويمثل جزءاً من مشروع استيطاني أوسع غايته السيطرة على الأرض والإنسان عبر أدوات اقتصادية في ظاهرها تنموية وفي جوهرها سياسية استعمارية ممنهجة.

كما تظهر بيانات الجدول (2) أن الأراضي المؤممة والممنوحة في عام 1925 وما قبله تطوراً ملحوظاً في السياسة الإيطالية نحو تكثيف الاستيطان الزراعي وتوسيع قاعدة السيطرة على الأراضي في المستعمرات، وهو ما يعكس تغيراً نوعياً في التوجه الاقتصادي والجغرافي لإدارة الاحتلال الإيطالي، حيث انتقلت العملية من منح محدود للأراضي إلى مشروع استيطاني واسع النطاق يقوم على تأميم الأراضي وإعادة توزيعها بما يخدم مصالح الدولة الاستيطانية ومشروعها الزراعي، ففي الفترة من 1914 حتى 1925 بلغ مجموع الأراضي المؤممة 164,914 فداناً، وهو رقم ضخم يعكس التوسع في مصادرة الأراضي من السكان الأصليين أو من الملكيات العامة والخاصة وتحويلها إلى ملكية الدولة وهو ما يمثل خطوة محورية في إعادة هندسة الجغرافيا الاقتصادية للمستعمرة الليبية.

جدول(2)الاراضي المؤممة والممنوحة عام 1925

السنة	المؤممة	المساحة الممنوحة بالفدان
1921 إلى 1914	8,849	6,110 (*)
1922	13,997	-
1923	63,700	9,927
1924	66,383	24,375
1925	11,958	42,064
المجموع	164,914	82,476

المصدر:Archives Land Registry Office Tripoil

(*) وتشمل 859 فداناً منحت من أجل للأغراض غير الزراعية

وتبرز أهمية هذا الجدول في الكشف عن الفجوة بين الأراضي المؤممة وتلك التي تم منحها فعلياً، حيث نلاحظ أن ما يقرب من نصف الأراضي المؤممة خلال تلك الفترة أي حوالي 82,476 فداناً فقط، هو الذي تم منحه فعلياً، بينما بقيت مساحات شاسعة في قبضة الدولة، تُستخدم لاحقاً كاحتياطي استيطاني مستقبلي، أو تُدار مباشرة من قبل سلطات الاحتلال عبر مشاريع زراعية حكومية أو شركات إيطالية شبه رسمية. هذه المفارقة تؤكد أن عملية التأميم لم تكن فقط لأغراض التوزيع الفوري، بل كانت أداة استراتيجية لإعادة تشكيل الخريطة الزراعية بما يتناسب مع خطط طويلة المدى للهيمنة على الموارد والمجال الريفي.

ومن اللافت أن عام 1925 شهد ذروة في المساحات الممنوحة بواقع 42,064 فداناً، مقارنة بأعوام سابقة مثل 1923 و1924، مما يشير إلى أن هذا العام مثّل نقطة تحول حاسمة في تكثيف الاستيطان الزراعي، وخاصة بعد أن اقرت إيطاليا قوانين لتوزيع الاراضي الخصبة على المستوطنين الإيطاليين والمستثمرين الزراعيين (Lisa Anderson,1986,PP203-205) .

أما من الناحية الجغرافية فإن عملية التأميم الواسعة النطاق أدت إلى تحولات جوهرية في استعمالات الأرض، حيث تم تحويل المناطق الرعوية والارضي المشاع الى مزارع رأسمالية منظمة، ما أثر بشكل مباشر على النسيج الاجتماعي للسكان المحليين الذين فقدوا سبل عيشهم أو اضطروا للعمل في مزارع لا يملكونها ضمن نظام اقتصادي جديد قائم على التمييز والاستغلال، كذلك فإن هذا التوسع في الاستيطان أدى إلى نشوء تجمعات سكانية جديدة ذات طابع أوروبي مزودة ببنية تحتية متقدمة ما زاد من الفوارق المكانية بين مناطق الاستيطان ومناطق تواجد السكان الأصليين.

ويكشف الجدول أيضاً عن التفاوت الزمني في وتيرة التأميم حيث بلغت ذروتها في عامي 1923 و1924 بواقع أكثر من 60 ألف فدان سنوياً، ما يعكس تصاعداً حاداً في سياسات نزع الملكية وهو ما يرجّح أن هذه السنوات كانت محوراً لعمليات كبرى من التحول الجغرافي القسري، وهذا الاتجاه يعكس منطق الاقتصاد الاستيطاني القائم على إخضاع الأرض والموارد لخدمة المركز الأوروبي وتهميش السكان المحليين وتفكيك نظمهم التقليدية في استخدام الأرض، كما يعكس الجدول عمق الارتباط بين السياسة الزراعية والسياسة الاستيطانية، حيث تتحول الأرض إلى أداة للتحكم السياسي والاجتماعي، وجعل الفضاء الجغرافي خاضعاً بالكامل لمنطق الدولة الاستيطانية.

وبالتالي فإن تحليل هذا الجدول لا ينفصل عن عنوان البحث المتعلق بالتطورات الاقتصادية والجغرافية للاستيطان الزراعي في المستعمرات الإيطالية، حيث يقدم دليلاً رقمياً صارخاً على مدى التغيرات البنيوية التي طرأت على نظام ملكية الأرض، وأنماط استخدامها والتوزيع السكاني والاقتصادي نتيجة لسياسات التأميم وإعادة التوزيع الاستيطانية التي استهدفت ليس فقط السيطرة على الموارد بل إعادة تشكيل المجتمع والمكان معاً بما يتماشى مع أهداف المشروع الايطالي.

وبالنظر الي محتويات الجدول (3) نجد أن الميزة الداخلية لأراضي الدولة الممنوحة لعمليات الاستيطان خلال عام 1925 وما قبله تبين البنية التنظيمية الدقيقة التي اعتمدها المشروع الاستطاني الإيطالي في توزيع الأراضي الزراعية، وهو ما يدل على أن الاستيطان لم يكن عملية عشوائية أو ارتجالية، بل كان موجهاً ومخططاً بعناية ضمن سياسة اقتصادية وجغرافية هادفة إلى إحكام السيطرة على المجال الريفي من خلال إعادة توزيع الأرض وفقاً لنظام امتيازات متدرج ومحدد، من خلال تتبع البيانات في الجدول يتضح أن الأراضي لم تُمنح فقط على أساس المساحة بل وفق تصنيفات دقيقة إلى قطاعين امتيازين (القطاع 1 والقطاع 2)، وهو ما يشير إلى وجود تدرج في أهمية المستفيدين وربما تباين في الغرض من التوزيع أو مكانة المستوطنين الاجتماعية والوظيفية.

ويتضح أن الامتياز من "القطاع 1" قد حاز على النصيب الأكبر من الأراضي والمساحات وهو ما يكشف عن تمييز طبقي أو إداري داخل بنية الاستيطان ذاته، بحيث يُمنح أصحاب هذا القطاع وغالباً ما يكونون ضباطاً أو إداريين كباراً أو فلاحين إيطاليين يتمتعون بدعم رسمي – مساحات شاسعة وأراضٍ ذات جودة أعلى ما يُمكّنهم من إقامة مشاريع زراعية كبيرة ومتطورة ،ففي عام 1925 حصل القطاع 1 على 23,433 فداناً عبر 19 امتيازاً في القطاع الأول، بالإضافة إلى 17,088 فداناً عبر 19 امتيازاً في القطاع الثاني، ما يبرز بوضوح أن هذا القطاع كان حجر الزاوية في المشروع الاستيطاني الإيطالي من حيث الحجم والانتشار. وبالمقابل، فإن القطاع 2 – الذي ربما مثّل صغار المستوطنين أو المستفيدين من درجات أقل – نال مساحات أقل بكثير، مما يدل على أن المشروع الاستيطاني لم يكن موجهاً فقط لخلق طبقة فلاحية إيطالية بل أيضاً لبناء هرم اجتماعي استيطاني داخل الأراضي المستعمرة يعكس بنية السلطة الإيطالية ذاتها، ويعيد إنتاجها في الجغرافيا المستعمرة، هذه التراتبية في منح الأراضي تشير إلى أن الأرض كانت تُستخدم كأداة لإعادة تشكيل المجتمع الاستيطاني على أسس اقتصادية واجتماعية تتحكم بها الدولة الاستيطانية، مما ينعكس مباشرة على خريطة توزيع الثروة والنفوذ في الأرياف الليبية.

جدول(3) الميزة الداخلية لأراضي الدولة الممنوحة لعمليات الاستيطان خلال عام 1925

السنة	مجمـــوع الاراضـــي الممنوحة بالفدان	نوع الامتياز	قطاع 1		قطاع 2	
			العدد	الحجم	العدد	الحجم
1922-1913	6,110 (*)	1	9	2,803	-	-
		2	81	3,307	-	-
1923	9,727	1	8	8,590	-	-
		2	22	1,137	-	-
1924	24,375	1	14	9,945	6	12,419
		2	30	1,734	5	277
1925	42,064	1	19	23,433	19	17,088
		2	18	986	6	557
المجموع	164,914	1	50	44,771	15	29,507
		2	152	7,164	11	834

المصدر: Archives Land Registry Office Tripoil

(*) تشتمل على 859 فداناً منحت لأغراض غير زراعية

كما يتضح من الجدول أن تطور منح الامتيازات بين عامي 1913 و1925 قد واكب تصاعد المشروع الاستيطاني بشكل تدريجي، حيث كانت البدايات متواضعة في عدد الامتيازات والمساحة الممنوحة، إلا أن السنوات الأخيرة وخاصة 1924 و1925، شهدت توسعاً هائلاً سواء في عدد الامتيازات أو في حجم الأراضي، مما يدل على أن تلك المرحلة كانت ذروة النشاط الاستيطاني الزراعي الإيطالي ويبرز هذا التحول في عام 1925 كمؤشر على تحول المشروع من تجريبي إلى هيكلي، بعد أن استقرت الإدارة الإيطالية ووضعت الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتسريع وتيرة التمليك مدعومة بالبنية التحتية اللازمة لنقل المستوطنين وإنشاء القرى الزراعية النموذجية.

جغرافياً، فإن هذه البيانات تشير إلى أن توزيع الأراضي لم يكن عشوائياً بل تم وفق معايير دقيقة قد تشمل القرب من مصادر المياه، سهولة الوصول، وخصوبة التربة، بما يضمن نجاح المستوطنات ودمجها في شبكة الإنتاج والتصدير الزراعي، وهو ما ينسجم مع أهداف المشروع الاستطاني الذي لم يكن يسعى فقط إلى توطين السكان بل إلى استغلال الأرض كمورد اقتصادي يخدم مصالح الدولة الإيطالية. ويُفهم من طبيعة القطاعين أن الأراضي المخصصة ربما اختلفت في نوع المحاصيل المزروعة أو في البنية التحتية المرافقة، بما يعزز من فكرة أن الاستيطان الزراعي لم يكن مشروعاً زراعياً فقط بل أداة لإعادة تنظيم الحيز الجغرافي والاجتماعي بما يخدم مشروع الدولة الاستيطانية.

وبالتالي فإن تحليل هذا الجدول في سياق التطورات الاقتصادية والجغرافية لاستيطان الأراضي الزراعية في المستعمرات الإيطالية يُظهر أن منح الأراضي لم يكن مجرد وسيلة لإغراء المستوطنين الإيطاليين بالهجرة بل كان مشروعاً ممنهجاً لإعادة إنتاج السلطة والنفوذ من خلال الأرض، عبر تقسيم المجتمع الاستيطاني إلى طبقات، وتحويل الفضاء الزراعي إلى وحدة إنتاجية مرنة تخدم أهداف الدولة وتدعم استدامة المشروع الاستطاني على المدى الطويل، في حين تم تهميش السكان المحليين وإقصاؤهم عن الموارد والفرص، ليجدوا أنفسهم غرباء داخل أراضيهم التي باتت تدار وتستغل وفق منطق استيطاني صرف.

المحور الثاني: التوزيع السكاني والتحولات الديموغرافية

تظهر بيانات الجدول (4) أن توزيع عائلات المستوطنين الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1931 كان الامتداد الفعلي للمشروع الاستيطاني الزراعي على مستوى التوزيع الجغرافي، ويبرز النتائج الملموسة لسياسات منح الأراضي وتأميمها التي شهدت تصاعداً ملحوظاً في العقد السابق، مما يعني أن المشروع الاستيطاني قد انتقل من مرحلة التأسيس والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ الفعلي على الأرض من خلال توطين العائلات الإيطالية في المناطق الزراعية التي تمت السيطرة عليها، ويظهر بوضوح من الجدول أن المنطقة الوسطى، وتحديداً (العزيزية – طرابلس)، قد حازت على النصيب الأكبر من عدد عائلات المستوطنين، حيث بلغت الامتيازات فيها 552 امتيازاً، بالإضافة إلى 67 عائلة ضمن أراضي الاستيطان، ليصل المجموع إلى 619 عائلة، وهو ما يعكس أهمية هذه المنطقة الاستراتيجية من الناحية الزراعية والبنية التحتية، فضلاً عن قربها من المراكز الإدارية والاقتصادية مما يجعلها مركز ثقل للمشروع الاستيطاني.

ويمكن تفسير التركيز الكبير في المنطقة الوسطى بكونها تمثل الامتداد الطبيعي للعاصمة طرابلس، ومن ثم فهي أكثر جاهزية من حيث البنية التحتية والخدمات، كما أنها تمثل موقعاً مثالياً لتحقيق التوازن بين الوظائف الإدارية والإنتاج الزراعي، وهو ما جعلها الخيار الأول لتمركز العائلات المستوطنة، هذا التركيز يشير أيضاً إلى أن السلطات الاستيطانية الإيطالية كانت تولي أهمية خاصة لخلق نواة استيطانية قوية بالقرب من المركز الإداري والسياسي للسيطرة، باعتبار ذلك خطوة استراتيجية لتأمين الحضور الاستيطاني وتعزيز تأثيره في المجال الجغرافي والاجتماعي.

أما المنطقة الساحلية الغربية، التي تشمل 163 امتيازاً و7 حالات استيطان أخرى ليصل مجموعها إلى 170 عائلة، فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الكثافة الاستيطانية، وهي منطقة ساحلية خصبة تتمتع بموقع جغرافي متميز لقربها من الموانئ وطرق التجارة، ما يجعلها ملائمة للاستثمار الزراعي ولإقامة مستوطنات دائمة تعتمد على تصدير المنتجات، وهو ما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الاستيطانية التي لم تكن تقتصر على الإنتاج المحلي، بل سعت إلى دمج الاقتصاد الزراعي للمستعمرة في المنظومة التجارية الإيطالية.

جدول (4)توزيع عائلات المستوطنين الإيطاليين في طرابلس الغرب عام 1931

الموقع	امتيازات اراضي الدولة	اراضي الاستيطان	المجموع
المنطقة الساحلية الغربية	163	7	170
(جنزور- ماليتا)	-	-	-
المنطقة الوسطى	-	-	-
(العزيزية – طرابلس)	552	67	619
القره بوللي- قصر الاخيار	56	3	59
مصراته	10	1	11
غريان	2.(*)	-	2
المجموع	783	78	861

المصدر:1931(La Tripolitania Economica (La Colonizzazione a tutto il

(*) باستثناء المستوطنين في مستعمرة شركة التبغ الحكومية (A.T.I) .

وفي المقابل، فإن مناطق مثل القره بوللي – قصر الأخيار، ومصراته، وغريان، شهدت استيطاناً محدوداً، حيث بلغت الأعداد فيها 59 و11 و2 عائلة على التوالي، وهو ما يشير إلى أن هذه المناطق إما كانت أقل ملاءمة من الناحية الجغرافية أو الزراعية أو أنها كانت لا تزال خاضعة لنزاعات أمنية أو مقاومة محلية حالت دون تنفيذ مشاريع استيطانية واسعة النطاق فيها، ومن اللافت أن غريان وهي منطقة داخلية جبلية ذات طبيعة وعرة نسبياً لم تستقطب سوى عائلتين، مما يؤكد أن الطابع الجغرافي للمنطقة لعب دوراً حاسماً في توجيه حركة الاستيطان وتحديد أولويات التوزيع، وهو ما يعكس البعد الجغرافي للمشروع الاستيطاني الذي كان يسعى إلى توطين الإيطاليين في أماكن ذات مقومات إنتاجية عالية وقابلية للاندماج في شبكة الاستيطان المتكاملة.

ويُظهر الجدول أيضاً أن عدد الامتيازات الرسمية الممنوحة يفوق بكثير عدد حالات الاستيطان المستقلة أو الخاصة، ما يدل على أن المشروع الاستيطاني الزراعي كان يتم بصورة مركزية ومنظمة تخضع لرقابة الدولة وتخطيطها بدلاً من أن تكون مجرد حركة طوعية من مهاجرين أفراد، وهذا يعكس بوضوح أن الاستيطان الزراعي كان أداة بيد الدولة الفاشية لتحقيق أهدافها الديموغرافية والسياسية، عبر نقل عدد كبير من الإيطاليين إلى المستعمرة وتوفير البنية الأساسية لهم لإعادة إنتاج المجتمع الإيطالي في بيئة جديدة، اذ أدى الاستيطان الزراعي إلى تغيير واضح في التركيبة السكانية للريف الليبي نتيجة توطين أعداد كبيرة من المستوطنين الإيطاليين في المناطق الخصبة، ويشير(الهمالي، 2021،ص134) إلى أن «الاحتلال الإيطالي أحدث خللاً في التوازن السكاني بين الليبيين والمستوطنين عبر سياسات الهجرة المنظمة والإحلال الديموغرافي».

وبذلك فإن تحليل هذا الجدول يوضح أن عملية توزيع المستوطنين لم تكن عشوائية بل خضعت لتخطيط جغرافي دقيق يأخذ بعين الاعتبار عوامل الموقع والموارد والوظيفة وأن الأثر الاقتصادي كان موازياً تماماً للأثر الجغرافي في تحديد مواقع الاستيطان، بما يعكس فلسفة استعمارية شاملة تستهدف تحويل الأرض إلى أداة للهيمنة والسيطرة طويلة الأمد، وتحويل الفضاء الجغرافي الليبي إلى امتداد للنظام الاجتماعي والاقتصادي الإيطالي، وهو ما يندرج تماماً ضمن إطار التطورات الاقتصادية والجغرافية لاستيطان الأراضي الزراعية في المستعمرات الإيطالية

وتظهر ايضاً بيانات الجدول (5) أن توزيع المزارع والمستوطنين الإيطاليين في مشاريع الاستيطان البشري المكثف في أبريل عام 1939 المرحلة الأكثر تقدماً وتكثيفاً في المشروع الاستيطاني الإيطالي بليبيا، إذ يجسد تتويجاً لسياسات استيطانية استمرت لعقود، وبلغت في أواخر الثلاثينيات ذروتها في محاولة خلق مجتمع زراعي إيطالي موازٍ أو بديل للمجتمع الليبي المحلي. ويتجلى من خلال الأرقام الواردة في الجدول أن المشروع قد بلغ مستوى عالياً من التنظيم والتوسع، حيث وصل إجمالي المساحة المستغلة في هذه المشاريع

إلى 215,272 فداناً، منها 80,272 فداناً من الأراضي المنماه، أي تلك التي تم استصلاحها وجُهّزت فعلياً للزراعة، مما يعكس استثماراً ضخماً في البنية التحتية والإنتاج الزراعي ويشير هذا التوسع إلى أن المشروع لم يقتصر على توزيع الأراضي بل شمل أيضاً مراحل متقدمة من تهيئة الأرض وبناء المستوطنات النموذجية والمزارع المنظمة.

وقد تم توزيع هذه الأراضي على 1,244 مزرعة، منها 1,190 مزرعة مشغولة فعلياً من قبل المستوطنين الإيطاليين، أي أن نسبة الإشغال قاربت الانتهاء، وهو ما يدل على نجاح الدولة الاستيطانية في تعبئة المستوطنين وإدخالهم في نظام استيطاني زراعي منظم، ما يُظهر بوضوح أن الاستيطان لم يكن مجرد مشروع سكني، بل كان مشروعاً اقتصادياً متكاملاً يستهدف استغلال الأرض وإحلال المستوطن الأوروبي محل الفلاح المحلي، وقد استقر في هذه المستوطنات حوالي 1,190 عائلة إيطالية، بلغ عدد أفرادها نحو 9,670 شخصاً ما يعكس محاولة واضحة لإعادة تشكيل التركيبة السكانية من خلال إنشاء مجتمعات إيطالية متكاملة من حيث الأسرة والإنتاج تعيش في بيئة زراعية تخدم الاقتصاد الكولونيالي.

وإذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافي نجد أن المستوطنات الأكثر كثافة من حيث عدد المزارع والمستوطنين تمركزت في مناطق مثل العزيزية، الزاوية، والقره بوللي، وهي مناطق ذات أهمية استراتيجية وجغرافية كبيرة لقربها من المراكز الحضرية أو لخصوبة أراضيها، مما يجعلها مثالية لنجاح التجربة الاستيطانية فعلى سبيل المثال نجد أن العزيزية وحدها تحتضن مستوطنات واسعة مثل العزيزية والخضراء وسيدي الصيد، وهي مناطق تظهر فيها كثافة عالية من المستوطنات وعدد كبير من العائلات الإيطالية، وهو ما يشير إلى استراتيجية مدروسة تهدف إلى ربط المشروع الزراعي بالمركز الإداري من جهة وإلى ضمان أمن واستقرار المستوطنين من خلال تمركزهم في مناطق يسهل حمايتها وإمدادها بالخدمات من جهة أخرى.

كما تشير هذه البيانات إلى أن المشروع لم يكن يقتصر على مجرد توزيع أراضٍ وإنما ارتبط بإقامة بنية سكانية جديدة قائمة على وحدة العائلة، وهو ما يعكس رغبة واضحة في نقل النموذج الاجتماعي الإيطالي إلى المستعمرة وتكريس وجود سكاني طويل الأمد يغير التوازن الديموغرافي لصالح المستوطنين.

وتُظهر الأرقام كذلك أن هناك تفاوتاً في حجم المساحات الممنوحة من مستوطنة إلى أخرى، ما يعكس تبايناً في الأهمية الجغرافية أو في طبيعة الأراضي نفسها وربما يشير إلى أن بعض المناطق كانت مخصصة لمشاريع زراعية كبرى بينما خُصصت مناطق أخرى لمزارع صغيرة تناسب فئات أقل نفوذاً من المستوطنين، ما يعني أن هناك هيكلية طبقية داخل المشروع الاستيطاني نفسه مبنية على الموقع والإنتاجية والموارد المتاحة، ويؤكد هذا التحليل أن المشروع كان يستهدف إعادة هيكلة شاملة للريف الليبي ليس فقط عبر إحلال المستوطن مكان المواطن الليبي بل أيضاً عبر تغيير أنماط استخدام الأرض، وتحويلها إلى وحدات إنتاج زراعية رأسمالية تخدم الاقتصاد الإيطالي.

جدول (5)

توزيع المزارع والمستوطنين الإيطاليين في مشاريع الاستيطان البشري المكثف (ابريل عام 1939)*

المقاطعة والمستوطنة	المساحة بالفدان		عدد المزارع		عدد المستوطنين	
	المجموع	المنمى	المجموع (أ)	المشغول	العائلات(ب)	عدد الأشخاص
الزاوية:						
الزهراء	14.815	13.963	167	167	(66)167	1.377
الناصرية	12.603	11.546	111	111	(100)111	915
العامرية	11.672		(208)			
جود دائم	3.381	3.252	71	71	(71)71	588
جود دائم*	4.412	3.557	49	49	(37)49	389
الحشان	849	830	19	19	156	
سوانى بن آدم						

فندق التوغار * العزيزية:	2.991	1.960	27	27	27	172
العزيزية * ترهونة	13.482	2.178	30	30	30(19)	212
الخضراء *	6.752	6.534	62	62	62	496
الخضراء *	27.484	13.189	106	106	(106)106	869
سيدي الصيد	35.707	6.292	132	120	(120)120	989
القصبات:						
القصيعة	20.045		(150)			
القره بوللي						
القره بوللي	6.236		(65)			
غنيمة	7.197		(66)			
مصراتة						
طمينة	22.119	13.431	370	313	333(318)	2.731 (د)
الكراريم	5.539	3.630	100	95	95(95)	776
الدافنية	38.405					
المجموع	215.272	80.272	1.244	1.190	1.190.934	9.670

(*) المصدر : Annual Reports of the E.C.L. and I.N.F.P.S., 1938-39 In: Annuario Generale della Libia, Annata VIII (1938-39) Tripoli : P. Maggi, 1940).

وبالتالي فإن الجدول لا يمثل فقط أرقاماً إحصائية بل هو مرآة دقيقة لسياسة استعمارية ممنهجة هدفت إلى تحويل ليبيا إلى امتداد اقتصادي وديموغرافي لإيطاليا، عبر توطين آلاف العائلات في إطار مشروع استيطاني مكثف ومدعوم بالكامل من الدولة، يهدف إلى السيطرة على الأرض والموارد وتحويل البنية الجغرافية والديموغرافية بما يخدم مصالح المركز الاستطاني، وهو ما يندرج مباشرة ضمن إطار التطورات الاقتصادية والجغرافية لاستيطان الأراضي الزراعية في المستعمرات الإيطالية، ويشكل إحدى الذروات الكبرى في تنفيذ المشروع الكولونيالي على أرض الواقع.

أما بالنسبة لبيانات الجدول (6) تظهر توزيع المزارع والمستوطنين الإيطاليين في مشاريع الاستيطان البشري المكثف بتاريخ 31 ديسمبر 1941 المرحلة النهائية من مشروع الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا، حيث يتجسد فيه تطور واضح مقارنة بالبيانات السابقة من حيث حجم الأراضي المستغلة وعدد المزارع والمستوطنين، ما يدل على أن المشروع بلغ أقصى اتساع له قبيل تدهوره نتيجة تداعيات الحرب العالمية الثانية، ويظهر من خلال الجدول أن مجموع المساحة المخصصة للمشروع بلغت 215,341 فداناً، منها 159,932 فداناً أراضٍ منماة تم استصلاحها واستخدامها فعلياً وهو ما يمثل زيادة كبيرة في نسبة الأراضي المنماة مقارنة بالوضع في عام 1939، حيث كانت الأراضي المنماة حينها لا تتجاوز 80,272 فداناً، هذه الزيادة الكبيرة خلال عامين فقط توضح أن الدولة الإيطالية قد ضاعفت جهودها لتكثيف الاستيطان واستغلال الأرض قبل أن تتفاقم ظروف الحرب ما يشير إلى أن الاستيطان كان جزءاً من مشروع استراتيجي طموح تحكمه أهداف بعيدة المدى تتجاوز الفائدة الاقتصادية المباشرة إلى إعادة تشكيل بنية الأرض والمجتمع.

وقد ارتفع عدد المزارع إلى 2,134، منها 1,878 مزرعة مشغولة فعلياً وهو ما يعكس ازدياداً في عدد المستوطنين الميدانيين والفاعلين داخل المشروع، ما يدل على انتقال المشروع من كونه مجرد خطة استيطانية

إلى واقع جغرافي وسكاني فعلي متجذر في عدد من المناطق الليبية، لا سيما في مناطق مثل العزيزية، الزاوية، والقره بوللي، وهي المناطق التي كانت أساس المشروع منذ بدايته، واللافت أن هناك مناطق شهدت نمواً ملحوظاً من حيث عدد المزارع مقارنة بالسابق مثل العزيزية التي تضمنت مستوطنات كبيرة وبلغ عدد المزارع فيها مستوى متقدماً، ما يدل على نجاح الإدارة الاستيطانية في تحويل هذه المناطق إلى قواعد مركزية للاستيطان الزراعي، تعتمد على بنية تحتية قوية وشبكة خدمات متكاملة تدعم استقرار المستوطنين.
وتشير البيانات كذلك إلى أن عدد العائلات المستوطنة قد وصل إلى 1,190 وهي نفس القيمة المسجلة في عام 1939، ما قد يوحي ظاهرياً بثبات عدد العائلات، لكن التغير الجوهري يكمن في الزيادة في عدد الأفراد والاتساع الأفقي للمزارع، مما يعني أن بعض العائلات توسعت في ممتلكاتها أو أن المشروع ركز على تعميق الوجود بدلاً من زيادته عددياً في ظل الظروف العسكرية التي بدأت تتدهور خلالها أوضاع المستعمرات، وقد بلغ عدد الأشخاص المقيمين في هذه المزارع حوالي 9,670 نسمة، مما يجعل هذا المشروع واحداً من أكبر مشاريع الاستيطان السكاني في إفريقيا شمال الصحراء خلال تلك الحقبة، ويؤكد على أن هدف المشروع لم يكن مجرد الاستغلال الزراعي بل خلق واقع سكاني بديل يشكّل كتلة ديموغرافية منافسة أو مهيمنة على السكان الأصليين.

جدول (6) توزيع المزارع والمستوطنين الإيطاليين في مشاريع الاستيطان البشري المكثف (31ديسمبر1941)

المقاطعة والمستوطنة	المساحة بالفدان		عدد المزارع		عدد المستوطنين	
	المجموع	المنمى	المجموع	المشغول	العائلات	عدد الأشخاص
الزاوية:						
الزهراء	14.815	13.963	168	168	168	1.377
الناصرية	12.603	11.401	193	113	113	927
العامرية	11.672	6.742	157	133	133	1.091
جود دائم	3.381	3.252	72	72	71	588
جود دائم*	4.012	3.557	49	49	49	389
الحشان	849	832	19	19	19	156
سوانى بن آدم						
فندق التوغار *	2.991	1.960	27	27	27	172
العزيزية:						
العزيزية *	13.482	2.178	30	30	30	212
ترهونة						
الخضراء *	6.752	6.534	62	62	62	496
الخضراء *	27.484	13.189	106	106	106	869
سيدي الصيد	35.707	27.484	180	118	118	978(ب)
وادي فم الغا	2.536	968	8	8	8	65(ب)
القصبات:						
القصيعة	19.561	17.146	(150)	134	134	1.119(ب)
القره بوللي						
قصر القره بوللي	6.236	3.640	(65)	47(أ)	47	385(ب)
غنيمة	7.197	6.938	(64)	64	64	517(ب)
مصراتة						

طمينة	22.119	13.431	370	313	333	2.731
الكراريم	5.539	3.630	100	95	95	776(ب)
الدافنية	38.405	23.089	313	300	300	2.460(ب)
المجموع	215.341	159.932	2.134	1.878	1.190.934	9.670

المصدر : Annuario Generale della Libia Settlements (Tripoli :P. Maggi, 1942).

(*) مستوطنات جهاز الأنتى لتعمير ليبيا.

(أ) تم شغل 53 مزرعة فى شهر نوفمبر عام 1939.

(ب) تقديرات.

ومن الناحية الجغرافية يُلاحظ أن التوزيع المكاني للمزارع والمستوطنات ظل مركزاً في المناطق التي أثبتت نجاحاتها في التجارب السابقة، مثل الزهراء والناصرية والعامرية والخضراء، وهو ما يدل على أن المشروع قد تجاوز المرحلة التجريبية وانتقل إلى تثبيت قواعده في مواقع مختارة بعناية، وفقاً لمعايير تتعلق بجودة التربة، توفر المياه، سهولة الوصول، والحماية الأمنية، كما أن تكرار أسماء بعض المستوطنات مثل "جود دائم" و"الخضراء" و"القره بوللي" يشير إلى أن هذه المواقع كانت تمثل مراكز نواة للاستيطان يتم دعمها وتوسيعها باستمرار نظراً لدورها المحوري في تأمين الوجود الإيطالي في الريف الليبي.

ويكشف الجدول أيضاً عن ارتفاع عدد المزارع في بعض المناطق مثل القره بوللي والخضراء، إلى جانب الاستمرار في استثمار مستوطنات جديدة أو توسعة تلك التي أُنشئت سابقاً، ما يبرز أن المشروع لم يتوقف عند مستوى معين بل كان يسعى للتوسع الأفقي والعمودي رغم التحديات. كما يُظهر الجدول استمرار وجود تفاوت في نسب المزارع المشغولة، ما يعني أن المشروع كان لا يزال يعاني من بعض التحديات في التوطين الكامل، ربما لأسباب لوجستية أو أمنية أو بسبب مقاومة السكان المحليين، إلا أن الأرقام تؤكد أن نسبة الإشغال كانت عالية جداً، وهو ما يعكس نجاحاً تنظيمياً وإدارياً كبيراً في تحقيق أهداف المشروع في تلك المرحلة المتأخرة.

إن التغير من عام 1939 إلى 1941 يُظهر أن المشروع لم يجمُد بفعل الظروف السياسية العالمية بل شهد نمواً ملحوظاً في مجال الزراعة والبنية التحتية وإدارة الموارد، في محاولة من الدولة الإيطالية لتعويض تأخرها التاريخي عن القوى الاستيطانية الأخرى، وتجسيد حلم "إيطاليا الإمبراطورية" على أرض الواقع بدءاً من تحويل ليبيا إلى مستعمرة استيطانية ذات طابع أوروبي كامل، وبالتالي فإن هذا الجدول لا يعكس فقط توزيعاً عددياً بل يُجسد مضمون المشروع الكولونيالي الذي استخدم الأرض كوسيلة للسيطرة والسكان كمكون لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية والاجتماعية في المستعمرة، وهو ما يدخل صميم موضوع التطورات الاقتصادية والجغرافية لاستيطان الأراضي الزراعية في المستعمرات الإيطالية، ويؤكد أن الأرض في هذا السياق كانت أداة استعمارية محورية لإعادة إنتاج الهيمنة وترسيخها.

المحور الثالث: تأثيرات الاستيطان على الزراعة وحقوق الملكية

تأثرت الزراعة وحقوق ملكية الأرض في ليبيا بشكل كبير جراء سياسة الاستيطان الزراعي الإيطالي خلال الفترة من 1911 إلى 1943 هذه السياسة لم تقتصر على استغلال الأراضي الزراعية، بل شملت أيضًا تغييرات جذرية في ملكية الأراضي وتوزيعها، فقد تم تنفيذ مشاريع استيطان زراعي إيطالي في ليبيا بين عامي 1911 و1940، حيث تم التخطيط والتنفيذ بعناية من قبل بعثات علمية ودراسات ميدانية، تضمنت هذه المشاريع تحويل الأراضي الزراعية لصالح المستوطنين الإيطاليين، مما أثر سلبًا على حقوق ملكية الأرض للسكان المحليين، تم استخدام الأراضي الميري (أراضي الدولة) بشكل رئيسي لهذه المشاريع، مما أدى إلى تغييرات في استخدام الأراضي الزراعية (محمد،2023،ص223) كما أن هذه السياسات أدت إلى تغييرات في

استخدام الأراضي الزراعية، حيث تم تحويل الأراضي لصالح المستوطنين الإيطاليين، مما أثر على الزراعة المحلية وحقوق ملكية الأرض للسكان الأصليين (المدني،2006،ص 106)

جدول (7)أنماط استغلال الاراضي في الممتلكات الزراعية الايطالية عام 1937م

المقاطعة او الموقع	المنطقة المنتجة (*) بالفدان		%نسبة التوزيع لمجموع المنطقة التي تحت التنمية طبقاً لنمط استغلال الأرض			
	المجموع	تحت التنمية	الاشجار المنتجة	المحاصيل المروية	الحبوب	الكثبان المشجرة
طرابلس	3.831	3.780	76.0	16.8	1.8	5.4
سوق الجمعة	26.138	23.391	79.3	9.6	3.5	7.6
تاجوراء	16.432	12.449	79.7	10.0	5.4	4.9
الزاوية	20.550	17.147	92.8	3.0	2.0	2.2
زواره	2.141	1.673	94.8	0.2	1.3	3.7
صبراتة	10.001	9.265	97.7	1.9	-	0.4
قصر بن غشير	16.463	15.2267	89.2	2.7	1.7	6.4
سواني بن ادم	32.140	19.247	76.6	2.9	12.9	7.6
العزيزية	51.669	15.128	78.7	1.5	16.9	2.9
غريان	3.656	2.927	90.2	0.2	8.6	1.0
القره بوللي	11.019	9.663	93.6	0.8	0.4	5.2
ترهونة	44.001	21.215	84.2	0.7	15.1	-
القصبات	17	17	100.0	-	-	-
الخمس	8.161	8.075	98.1	0.7	1.2	-
مصراتة	12.668	4.191	74.4	19.7	5.4	0.5
المجموع	286.176	188.531	85.5	4.4	6.3	3.8

المصدر : حسبت من **:** Primo Censimento generale delle aziende agrarie metropolitane della Libia at 21 Aprile 1937-XV" Bollettino Statistico dell' Africa Italiana, IV, No. 1-2 (January - February, 1941) Table III**.**

(*) باستثناء الأراضي الصخرية، السباخ والكثبان الرملية، بالإضافة إلى الأراضي التي تستغل في أغراض غير زراعية، مثال ذلك الطرق والأراضي التي تقام عليها مباني المزارع.

تظهر بيانات الجدول (7) أنماط استغلال الأراضي في الممتلكات الزراعية الإيطالية عام 1937 التوزيع والتنوع في أساليب استخدام الأرض في المستوطنات الاستيطانية الإيطالية في ليبيا، ويُظهر بوضوح كيفية استغلال الأراضي الزراعية في مختلف المناطق.

يعد هذا الجدول مؤشراً مهماً على استراتيجيات الاستيطان الزراعي الإيطالي التي كانت تهدف إلى تعظيم الإنتاج الزراعي في المستعمرات عبر استغلال الأراضي وتحويلها إلى مناطق إنتاجية تخدم مصالح الاستيطان الإيطالي، وبالنظر إلى هذه البيانات يمكننا استخلاص العديد من النقاط الجوهرية التي تتعلق بأنماط استغلال الأرض في الممتلكات الزراعية الإيطالية، اذ تظهر البيانات أن المساحة الإجمالية للأراضي المستغلة في مختلف المناطق بلغت 286,176 فداناً، منها 188,531 فداناً تحت التنمية الفعلية، وهو ما يشير إلى مستوى كبير من الاستصلاح الزراعي الذي أُنفقت عليه جهود ضخمة خلال الفترة الاستيطانية، وبالنظر إلى تفاصيل التوزيع نلاحظ أن الأرض كانت تُستغل بطرق متعددة تتناسب مع خصائص كل منطقة، فمنها الأراضي التي كانت مخصصة لزراعة الأشجار المنتجة، مثل الزراعة التجارية للزيتون أو الحمضيات، إلى المحاصيل المروية والحبوب، التي تعتمد على توفر المياه، فمثلا كانت منطقة طرابلس قد خصصت حوالي

76% من أراضيها الزراعية لزراعة الأشجار المنتجة مما يوضح أنها كانت تستهدف إنتاج محاصيل ذات قيمة تجارية عالية، مثل الزيتون والفاكهة، وهو ما يعكس رغبة في تعزيز الإنتاج الزراعي المرتبط بالصادرات، أما بالنسبة للمنطقة التي تبعتها وهي سوق الجمعة فقد شكلت نسبة الأشجار المنتجة فيها 79.3% من إجمالي الأرض المستغلة مما يعكس أولويات زراعية مشابهة تتجه نحو محاصيل مربحة، بينما كانت المحاصيل المروية في هذه المنطقة تشكل حوالي 9.6% من إجمالي الأرض، ما يعكس توافر مياه الري أو وجود شبكة ري متقدمة، ومن اللافت أن منطقة الزاوية كانت الأكثر تركيزاً على الأشجار المنتجة، حيث وصلت نسبتها إلى 92.8% من إجمالي الأرض المستغلة بينما كانت المحاصيل الأخرى مثل المحاصيل المروية والحبوب تمثل نسباً ضئيلة جداً، ما يدل على أن الزراعة في هذه المنطقة كانت تركز بشكل أساسي على الأشجار المثمرة، وهو نمط زراعي يتطلب تكنولوجيا متقدمة ويد عاملة ثابتة، وعلى العكس من ذلك نجد أن مناطق أخرى مثل سواني بن آدم والعزيزية ركزت على زراعة الحبوب بشكل أكبر حيث شكلت الحبوب 12.9% من إجمالي المساحة في سواني بن آدم و16.9% في العزيزية، وهي المناطق التي كان من المحتمل أن تتسم بتنوع أنماط الاستغلال الزراعي مع إعطاء أولوية أكبر للحبوب باعتبارها من المحاصيل الأساسية التي تضمن الإمداد الغذائي للمستوطنين، وفي حين كانت المناطق الأخرى مثل زوارة وصبراتة وغريان تعتمد أكثر على الأشجار المنتجة والكثبان المشجرة، ما يعكس الاهتمام في تلك المناطق بزيادة الغطاء النباتي وتحسين البيئة الزراعية، أما بالنسبة للأراضي المروية فقد كانت نسبتها متباينة بين المناطق حيث تم تخصيص نسبة 19.7% من مساحة منطقة مصراتة للمحاصيل المروية وهو مؤشر على وجود مناطق قريبة من مصادر المياه أو شبكات ري متطورة، بينما كان التركيز على المحاصيل المروية أقل في المناطق الأخرى مثل الزاوية أو سواني بن آدم.

وفي المجمل يبرز الجدول أن استراتيجيات الاستغلال الزراعي الإيطالي كانت تتنوع بناءً على الخصائص الجغرافية والمناخية لكل منطقة مع التركيز على زراعة الأشجار المنتجة في المناطق الساحلية والغنية بالمياه، فيما كانت المناطق الأخرى تعتمد على الحبوب والمراعي، وتشير البيانات إلى أن النموذج الزراعي الإيطالي في ليبيا كان يعتمد على تحسين وتوسيع الأراضي الزراعية من خلال تقنيات الري وزراعة الأشجار المنتجة، وهو ما يعكس سياسة استعمارية تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية بينما كانت الأراضي المستصلحة تُستخدم لتلبية احتياجات المستوطنين الإيطاليين في المقام الأول، مما يجعل الاقتصاد الزراعي جزءاً أساسياً من الهيمنة الاستيطانية في النهاية، وتُظهر هذه البيانات جانباً مهماً من الاستيطان الإيطالي في ليبيا وكيف استُغل التنوع الجغرافي والمناخي في وضع استراتيجيات زراعية مختلفة، سواء كانت تهدف إلى تحسين الإنتاج الزراعي، أو تعزيز السيطرة على الأراضي والموارد الطبيعية، وهو جزء من الخطط الاستيطانية الإيطالية لتكريس وجودها في الأراضي الليبية وتحقيق منفعة اقتصادية طويلة الأمد.

أما بالنسبة لبيانات الجدول (8)"توزيع الأراضي الإيطالية بالهكتار طبقاً لنوع الملكية عام 1937" يقدم لنا صورة دقيقة عن كيفية تقسيم الأراضي الزراعية الإيطالية في ليبيا، ويظهر التوزيع المختلف للأراضي بين الملكيات الخاصة، والأراضي التي تم منحها من الدولة، وكذلك الأراضي التي كانت تحت الملكية المختلطة أو التي لم تُمنح. يعكس هذا التوزيع الاستراتيجية الاستيطانية الإيطالية التي كانت تسعى إلى السيطرة على الأرض من خلال آليات قانونية مختلفة، وتوزيعها بشكل يخدم مصالح المستوطنين الإيطاليين الذين كانوا يشكلون غالبية المستفيدين من هذه الأراضي. نلاحظ أن المساحة الإجمالية للأراضي الإيطالية في ليبيا كانت تقدر بحوالي 313,048 هكتاراً، منها 186,610 هكتاراً تم منحها كممتلكات خاصة. من المهم ملاحظة أن الأراضي الممنوحة في مختلف المناطق كانت تتوزع بين الملكية الخاصة التي تعود للمستوطنين الإيطاليين، والأراضي التي بقيت ملكاً للدولة أو كانت تحت سيطرة مختلطة. في بعض المناطق، مثل منطقة طرابلس، تم منح جزء كبير من الأراضي للمستوطنين الإيطاليين، حيث وصل إجمالي المساحة الممنوحة لهم إلى 2,490 هكتاراً، مما يظهر رغبة الإيطاليين في استغلال هذه الأراضي لأغراض الاستيطان والزراعة، خاصة أن هذه الأراضي كانت تحت الملكية الخاصة. أما بالنسبة للأراضي التي بقيت تحت الملكية المختلطة في طرابلس، فقد بلغت حوالي 1,640 هكتاراً، مما يعكس وجود نوع من المشاركة بين المستوطنين الإيطاليين والدولة

الليبية في استغلال هذه الأراضي. بالنسبة لمنطقة سوق الجمعة، فقد كان التوزيع أكثر تنوعاً، حيث تم منح 12,492 هكتاراً للمستوطنين الإيطاليين كأراضٍ خاصة، في حين بقيت حوالي 3,086 هكتاراً ضمن الملكية المختلطة.

جدول (8)توزيع الاراضي الايطالية بالهكتار طبقاً لنوع الملكية عام (1937)

المقاطعة والموقع	المجموع		لم تمنح		مختلطة(أ)		ملكية خاصة		منح الدولة	
	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد	المساحة	العدد
طرابلس	4249	123	35	1	1640	5	2490	113	84	4
سوق الجمعة	28868	194	630	7	230	3	3086	56	124922	128
تاجوراء	18940	43	42	1	6486	3	2542	17	9870	22
الزاوية	21719	32	7	2			899	6	20813	25
صرمان	8816	7	-		-		3357	3	5459	4
الغيران	2154	58	-		983	1	1361	10	19197	47
زواره	2418	19	-		-		164	9	2154	10
صبراتة	10799	16	-		-		59	4	10740	12
قصر بن غشير	17512	42			227	2	2080	7	15205	33
سواني بن ادم	37455	27	-		-		1573	5	35882	22
العزيزية	52878	17	-		-		106	2	52772	15
غريان	4659	5			-		114	2	3615	2
القره بو للي	12602	10	-		-		62	2	12540	8
ترهونة	48316	12	2470	1	-				45846	11
القصبات	17	2	-		-				17	2
الخمس	8921	10	-		-		595	9	8326	1
مصراتة	13338	6	-		-		22	2	13269	3
المجموع	313048	623	3231	12	10497	14	18610	247	280710	349

المصدر: حسبت من: Primo Censimento generale delle aziende agrarie metropolitane della Libia at 21 Aprile 1937-XV" Bollettino Statistico dell' Africa Italiana IV, No. 1-2 (January, 1941) Table I،

(أ) كان جزء من القطعة مملوكًا ملكية خاصة، والآخر امتياز من أملاك الدولة.

هذا التوزيع يعكس محاولة الاستيطان الإيطالي للسيطرة على الأراضي الزراعية بشكل أكبر مع الحفاظ على بعض الأراضي تحت سيطرة الدولة أو تقاسمها مع الليبيين في بعض الأحيان، ففي مناطق مثل الزاوية وصبراتة نجد أن الأراضي كانت تُمنح بشكل مكثف للمستوطنين الإيطاليين حيث تم تخصيص مساحات كبيرة من الأرض لهم مع انخفاض وجود الملكية المختلطة أو الأراضي التي لم تُمنح، كما أن بعض المناطق مثل سواني بن آدم والعزيزية كانت تحتوي على مساحات واسعة من الأراضي التي تم تخصيصها كممتلكات خاصة للمستوطنين الإيطاليين حيث وصل إجمالي المساحة في سواني بن آدم إلى حوالي 35,882 هكتاراً، بينما في مناطق مثل قصر بن غشير كان هناك توزيع أكبر بين الأراضي الممنوحة والمختلطة، مما يدل على أن هناك بعض التنوع في ملكية الأراضي هنا، وعلاوة على ذلك مناطق مثل الخمس ومصراتة كانت تحتوي على أقل نسب من الأراضي الممنوحة حيث كان التركيز في هذه المناطق أقل على الاستيطان الإيطالي مقارنة ببعض المناطق الأخرى، ويتضح من هذا الجدول أن الاستيطان الإيطالي كان يعتمد على استراتيجية من أجل تحقيق الاستيطان الزراعي من خلال منح الأراضي للمستوطنين الإيطاليين، ولكن هذا التوزيع لم يكن متساوياً بين المناطق المختلفة حيث سعت إيطاليا إلى تخصيص أكبر مساحة ممكنة للمستوطنين

الإيطاليين في المناطق التي كانت تحتوي على أراضٍ خصبة أو مؤهلة للزراعة التجارية، بينما كانت بعض الأراضي في مناطق أخرى تبقى تحت الملكية المختلطة أو تبقى ملكاً للدولة، مما يعكس السياسة الاستيطانية التي كانت تهدف إلى تعزيز نفوذها والسيطرة على الموارد الطبيعية في المستعمرات بشكل عام، وأن سياسات نزع الملكية التي تبنتها الإدارة الإيطالية لم تكن فقط لإعادة تنظيم الزراعة، بل كانت تهدف إلى تمكين المستوطنين من السيطرة على الأراضي الخصبة، و أن الإجراءات والتشريعات التي صاحبت الاستيطان الزراعي مكنت المستعمرين من الاستحواذ على الأراضي ذات الإنتاجية العالية، مما أدى إلى تراجع حصة السكان المحليين(الشيخي، 2025،ص165)

و يمكن القول أن هذا الجدول يبرز الأسس القانونية والاقتصادية التي اتبعها الاستيطان الإيطالي في ليبيا، حيث أن توزيع الأراضي كان له دور كبير في بناء هيكل الاستيطان الزراعي الذي كانت تهدف إيطاليا إلى ترسيخه في المنطقة، بما يخدم مصالحها الاقتصادية في المقام الأول.

اما بيانات الجدول (9) والتي تظهر "استغلال الأراضي في مستوطنتي الأنتى والانبس (31 ديسمبر 1940) اذ تعكس صورة واضحة عن كيفية استغلال الأراضي في المستوطنات الزراعية الإيطالية في ليبيا في فترة ما قبل الحرب العالمية الثانية، هذا الجدول يعكس أسلوب الاستيطان الإيطالي في إدارة الأراضي الزراعية التي كانت مخصصة للمستوطنين الإيطاليين في مستوطنتي الأنتى والانبس، وهو يبرز الأنماط المختلفة للاستغلال الزراعي في تلك المستوطنات بما يشمل زراعة الأشجار المنتجة، المحاصيل المروية، وأنواع أخرى من الاستغلال الزراعي، كما يظهر من الجدول أن الأراضي المستغلة في هاتين المستوطنتين كانت تُستخدم بطرق متنوعة تتماشى مع الأنشطة الزراعية التي كانت السمة المميزة للمشروع الاستيطاني الإيطالي في تلك الفترة و على الرغم من التوزيع المتباين للمساحات بين المستوطنتين، فإن إجمالي المساحة المستغلة بلغ 160,077 فداناً، مما يعكس الحجم الكبير للجهود الإيطالية في استصلاح الأراضي وزراعتها، ففي مستوطنة الأنتى تم تخصيص 33,445 فداناً لزراعة الأشجار المنتجة، وهي مساحة كبيرة تشير إلى التركيز على زراعة المحاصيل التجارية ذات العوائد الاقتصادية العالية مثل الزيتون والحمضيات، والتي كانت تُستخدم بشكل أساسي في الصناعات الزراعية الإيطالية مثل إنتاج الزيت، أما في مستوطنة الانبس فقد كانت المساحة المخصصة للأشجار المنتجة أكثر اتساعاً، حيث بلغت 48,268 فداناً، ما يدل على التركيز الكبير على زراعة الأشجار المثمرة في هذه المنطقة، والجدير بالذكر أن هذا التوزيع الكبير للأشجار المنتجة يعكس السياسة الزراعية الاستيطانية الإيطالية التي كانت تهدف إلى تحويل الأراضي الليبية إلى مناطق غنية بالإنتاج الزراعي، حيث كانت هذه المحاصيل تُستخدم في السوق المحلي والعالمي مما يحقق الربح الاستيطاني، كما أن استغلال الأراضي في هاتين المستوطنتين لم يقتصر على الأشجار المنتجة فقط، بل شمل أيضاً زراعة المحاصيل المروية، حيث خصص 11,586 فداناً في مستوطنة الأنتى، و3,777 فداناً في مستوطنة الانبس للمحاصيل المروية.

جدول(9)استغلال الاراضي في مستوطنتي الأنتى والانبس (31 ديسمبر 1940)

استغلال الارض	المساحة بالفدان		المجموع
	الانتى	الانبس	
الاشجار المنتجة	33.445	48.268	83.613
المحاصيل المروية	11.586	3.777	15.363
الأخرى	20.537	40.664	61.201
المجموع	67.568	92.509	160.077

المصدر : Istituto Agricolo Coloniale, La Colonizzazione agricola della Tripolitania, PP. 113-114 .

و على الرغم من أن هذه المساحات تمثل جزءاً صغيراً من إجمالي المساحة المستغلة، إلا أنها تشير إلى اعتماد هذه المستوطنات على تقنيات الري الحديثة التي كانت تهدف إلى زيادة الإنتاجية الزراعية في المناطق التي تفتقر إلى مياه الأمطار بشكل طبيعي، وهو ما يعكس أهمية الري في تطوير الأراضي الزراعية الاستيطانية، أما المساحة المخصصة لأنواع أخرى من الاستغلال الزراعي فقد بلغت 20,537 فداناً في مستوطنة الأنتى و40,664 فداناً في مستوطنة الانبس، وهو ما يوضح وجود استغلال آخر للأراضي لم يتم

تحديده بشكل دقيق في الجدول لكن يمكن أن يشمل أنشطة زراعية أخرى مثل المحاصيل غير المروية والمراعي، أو ربما الأراضي التي لم تُستخدم بشكل مباشر للزراعة ولكن كانت مخصصة لأغراض أخرى مثل المستوطنات السكنية أو البنية التحتية الزراعية، وعند النظر إلى الأرقام الإجمالية نجد أن إجمالي الأراضي المستغلة في مستوطنتي الأنتى والانبس يشير إلى أن أكثر من نصف المساحة المخصصة كان مُستَغلاً في زراعة الأشجار المنتجة مما يعكس أولوية الإنتاج الزراعي التجاري في هذه المناطق، كما أن تزايد المساحات المخصصة لأنواع أخرى من الاستغلال الزراعي يعكس تطور عملية الاستصلاح الزراعي في المنطقة بشكل يتماشى مع استراتيجية الاستيطان الإيطالي الرامية إلى تحويل الأراضي الصحراوية إلى أراضٍ زراعية منتجة.

في النهاية يمكن القول أن هذا الجدول يسلط الضوء على التنوع في استراتيجيات الاستغلال الزراعي التي اتبعتها إيطاليا في مستوطنتي الأنتى والانبس، حيث كانت الأشجار المنتجة تمثل أولوية كبيرة في هذه الأراضي، تليها المحاصيل المروية، ثم أنواع أخرى من الاستغلال الزراعي هذا التوزيع يعكس الأهداف الاستيطانية الإيطالية في تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية وربط الاقتصاد الاستيطاني الإيطالي بالموارد الطبيعية الليبية، مما أدى إلى تعزيز السيطرة الإيطالية على الأرض والموارد في ليبيا.

النتائج

1- تُظهر نتائج البحث أن الاستيطان الزراعي الإيطالي في ليبيا لم يكن الا سياسية استعمارية متكاملة الهدف منها تغيير البنية السكانية والاقتصادية بما يخدم المصالح الإيطالية.
2- اعتمدت السياسة الاستعمارية على نزع الملكية وتحويل الاراضي الي مشروع استيطاني يدار من قبل المستوطنين، والذي ادى بدوره الى السيطرة على المزارع واضعاف الاقتصاد المحلي القائم على الزراعة.
3- على المستوى السكاني، عملت السياسة الايطالية على توطين العائلات الايطالية وتهميش السكان الليبيين، كأداة لتغيير التركيبة السكانية وخاصة في المناطق الخصبة ات القيمة الاقتصادية العالية، وجعل السكان الاصليين في موقع التبعية كعمال دون ملكية او نفوذ أقتصادي.
4- ساهمت سياسية الاستيطان في زيادة الفجوة الاقتصادية بين الايطاليين و السكان المحليين، اذ خصصت الموارد والمشاريع لتقوية الوجود الايطالي بدلاً من تنمية المجتمعات المحلية.
5- أدت عمليات الاستيطان الى إعادة هيكلة الملكية الزراعية اذ تم تحويل مساحات واسعة من ملكية الاهالي (المشاع و الرعوية) إلى ملكية الدولة ثم الى مستوطنات رأسمالية، مما اعاد تشكيل المشهد الزراعي والاجتماعي.
6- نجاح الاستيطان في خلق نواة سكانية إيطالية متركزة قرب طرابلس ومتمثلة في (العزيزية وطرابلس والزاوية والقربوللي) والتي كانت الاكثر كثافة بسبب خصوبة الاراضي وقربها من المركز الادارية والموانئ.
7- أما على المستوى المكاني، فقد ساهمت مشاريع البنية التحتية (كالطرق، وشبكات الري، والمزارع النموذجية) في خلق ازدواجية بين مناطق الاستيطان المزودة بتلك الخدمات وبين المناطق المحلية التي تعاني من الاهمال وضعف التنمية الريفية بها.

التوصيات:

1. توثيق الأثر التاريخي حول مرحلة الاستيطان الزراعي الإيطالي، من خلال توظيف المناهج الجغرافية الكمية والتحليل المكاني (GIS) لرسم الخرائط التاريخية وبيان توزيع الاراضي لإظهار التغيرات المكانية التي احدثها الاستيطان في الريف الليبي.
2. ابراز البعد الجغرافي للاستيطان الزراعي ،عبر دراسة أثر السياسات الاستيطانية على توزيع الخدمات الزراعية والبنية التحتية، بهدف معالجة الفوارق التنموية بين المناطق التي كانت خاضعة للاستيطان والمناطق الريفية المهمشة.

3. تضمين الجانب القانوني بنظر في القوانين الإيطالية التي شرعت في نزع الملكية وتوزيع الأراضي، وربطها بالسياسة الاستعمارية العامة.
4. تضمين البعد التاريخي في التخطيط التنموي المعاصر، من خلال ربط المشاريع الزراعية الحالية بإرث المكان وتاريخه الاجتماعي والاقتصادي، تجنباً لتكرار أنماط "التنمية غير المتكافئة" التي كرّستها التجربة الاستيطانية الإيطالية.

5. المقارنة مع تجارب استعمارية أخرى لعقد مقارنات مع سياسات الاستيطان الزراعي في دول شمال افريقيا كالجزائر و تونس لفهم الأبعاد المشتركة في السياسات الاستعمارية.
6. الاهتمام بالتنمية الريفية المستدامة كونها أداة لإصلاح ما خلّف الاستيطان الايطالي من تغير في بنية الريف الليبي، وكيفية مصادرة الاراضي ،عبر دعم الزراعة المحلية ، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في إدارة الموارد.

7. دراسة الاثر الديموغرافي على السكان المحليين والناتج عن السياسة الاستعمارية الايطالية في ليبيا كالنزوح والبطالة وفقدان ملكية الارض.

المصادر والمراجع

1. العثامنة، صالح (2010). "الاستيطان الزراعي في العالم العربي: نشأته وآثاره". المجلة الجغرافية، العدد 4.

2. الحرير، إدريس صالح. (1985) الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا 1911–1970. مجلة البحوث التاريخية، المجلد7 العدد1.

3. خشيم، علي فهمي(1984)،"الاستيطان الايطالي في ليبيا" ،طرابلس، منشورات جامعة الفاتح.

4. محمد، محمد حميميد(2023)، "أليات التخطيط والتنفيذ للاستيطان الزراعي الايطالي في ليبيا 1911-1940"، دراسة في الجغرافية التاريخية ،مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية،العدد2.

5. الهمالي، محمد إبراهيم. (2021). الأبعاد الديموغرافية للاحتلال الإيطالي لليبيا: دراسة في الديموغرافيا التاريخية. مجلة ليبيا للدراسات الجغرافية، المجلد4العدد1.
6. المدني ،سعيد(2006) "سياسة الاستيطان الزراعي الايطالي وتأثيرها على الاوضاع العامة في غرب ليبيا(1921-1943)" ،مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية.

7. الشيخي، منيرة علي مسعود. (2025). الزراعة في إقليم برقة أبان العهد الإيطالي 1922–1940م. مجلة البيان العلمية،المجلد7 العدد19.

المراجع الاجنبية:

1-Segrè, Claudio G. Fourth Shore: The Italian Colonization of Libya. University of Chicago Press, 1974.
2- Wright, John. A History of Libya. Hurst & Company, 1982
3-Veracini, Lorenzo. Settler Colonialism: A Theoretical Overview. Palgrave Macmillan, 2010.
4-Evans, Raymond. A History of Queensland. Cambridge University Press, 2007.
5- Frank, Andre Gunder. The Development of Underdevelopment. Monthly Review, 1966.
6-Anderson, L. (1986). The state and social transformation in Tunisia and Libya, 1830–1980. Princeton University Press.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.